

دور السلطات الرقابية في تنظيم وتأمين سلامة العمل المصرفي

إنه لمن دواعي سروري أن أشارك في هذه الندوة الهامة عن "أسواق رأس المال العربية"، ملبياً بذلك دعوة كريمة من سعادة الأخ رياض توفيق سلامه، حاكم مصرف لبنان. وإنني إذ أشكره والقائمين على الندوة من "مجلة الإقتصاد والأعمال" و "جمعية مصارف لبنان"، لأتمنى أن تكلل جهودهم جميعاً بالتوفيق، وأن يحقق المؤتمر أهدافه المبتغاة.

عندما وافقت على التحدث في موضوع "دور السلطات الرقابية في تنظيم وتأمين سلامة العمل المصرفي"، كان عنوان الموضوع يبدو لي واضحاً للوهلة الأولى، ولكنني عندما فكرت ملياً في المقصود بالسلطات الرقابية، فقد تبادر إلى الذهن أن ما نعنيه بتلك السلطات الرقابية مختلف من دولة لأخرى، حيث أن السلطة الرقابية في بلد معين لا تقتصر بالضرورة على البنك المركزي الذي يقع على عاتقه مسؤولية الإشراف على وحدات الجهاز المصرفي والمالي.

فالولايات المتحدة الأمريكية - على سبيل المثال - لديها نظام الإحتياطي الفيدرالي (Federal Reserve System)، إضافة إلى مكتب مراقب العملة "Office of the Comptroller of the Currency" (OCC)، و"المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع" Federal Deposit Insurance Corporation (FDIC). ويتم التنسيق فيما بين هذه الجهات الثلاث للعمل على الحد من تداخل السلطات الرقابية فيما بينها. أمّا في بريطانيا، وكذلك في دولة الكويت، فإن الرقابة على الجهاز

المصرفي، وكذلك رسم وتنفيذ السياسة النقدية، تتم ممارستها معاً من خلال مؤسسة واحدة هي البنك المركزي، شأنهما في ذلك شأن معظم دول العالم.

وفي مجال الحديث عن دور السلطات الرقابية في تنظيم وتأمين سلامة العمل المصرفي، فإنه لا يمكن إغفال دور السياسة النقدية وإنعكاساتها على العمل المصرفي. وإذا كان الإشراف على البنوك يهدف إلى تحقيق سلامة الجهاز المصرفي، سواء على المستوى الجزئي (Micro) أو على مستوى الجهاز المصرفي ككل (Macro)، فإن السياسة النقدية تساهم في تهيئة الظروف الملائمة لممارسة وحدات الجهاز المصرفي لنشاطها. ولذلك، فإن على مسؤول الرقابة ألا يتبنى نظرة جزئية ضيقة عند ممارسته لأعمال الرقابة، وإلا أنت هذه الرقابة قاصرة ومبتورة.

ولتوضيح الدور الذي ينبغي أن تتم وفقاً له ممارسة العمل الرقابي، فإنني سأتناول بشئ من الإيجاز دور السلطات الرقابية كما أراه من منظوري الرقابة والسياسة النقدية.

فمن منظور الرقابة، أود أن أشير بداية إلى المتطلبات الستة الأساسية للبنوك، المتعارف على تسميتها كاميلز CAMELS (وهي رأس المال (C) Capital، والأصول (A) Assets، والإدارة (M) Management، والعوائد (E) Earnings، والسيولة (L) Liquidity، والأنظمة (S) Systems، حيث يمكن إيجاز هذه المتطلبات على النحو التالي :

أولاً: ينبغي أن تكون رؤوس أموال البنوك كافية لأغراض إدارة العمليات التي تزاولها، ومواجهة المخاطر التي تتعرض لها.

ثانياً: يتوجب أن تتوفر لدى البنوك أصول ذات نوعية عالية، ليس بمفهوم قدرة هذه الأصول على إعادة السداد (Repayment) أو التعبير عن ملاءة هذه البنوك (Creditworthiness) فحسب، وإنما أيضاً بمفهوم توافر محفظة متنوعة بشكل جيد، لا تركز أكثر من اللازم على قطاعات إقتصادية أو أدوات إستثمارية معينة أو مجموعة معينة من العملاء.

ثالثاً: يتعين أن تكون للبنوك مجالس إدارة وإدارة تنفيذية ذات كفاءة وخبرة بشؤون العمل المصرفي.

رابعاً: يتوجب أن تحقق البنوك عوائد جيدة.

خامساً: ينبغي أن تكون لدى البنوك مستويات من السيولة تجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها عند حلول مواعيد السداد.

سادساً: يتعين أن تتوفر لدى البنوك أنظمة مراقبة داخلية (Internal Controls)، وضوابط للعمل، من شأنها تجنب البنوك بقدر الإمكان ما قد يواجهها من مخاطر، وسبل التغلب على هذه المخاطر في حالة حدوثها.

ممّا سبق يتبين نطاق مهام مسؤول الرقابة في صياغة السياسات والقواعد والإجراءات التي من شأنها ضمان تطبيق المتطلبات الستة المتعارف على

تسميتها كاميلز CAMELS. وهذا الدور لمسؤول الرقابة قد يبدو بسيطاً من الناحية النظرية، ولكنه من الناحية العملية يُعتبر أشد وأعقد، وإلا لما كانت هذه البنوك التي تنهار، ويوجّه اللوم في إنهيارها إلى مسؤولي الرقابة.

ويُعزى ذلك التفاوت بين الجانبين النظري والتطبيقي للدور الذي يمارسه مسؤول الرقابة، والذي قد يُعتبر نظرياً أمراً بسيطاً وفق المتطلبات الأساسية لذلك الدور، إلا أننا نجده عند التنفيذ العملي وفي أغلب الأحيان معقداً للغاية، وخاضعاً لمختلف العوامل الخارجية - السياسية والإقتصادية والواقعية - التي ينبغي أن تتوافق مع قدرة مسؤول الرقابة على أداء دوره بكفاءة وفاعلية.

والسؤال المطروح هنا: لماذا تخفق الرقابة أحياناً عند التنفيذ العملي؟ ولأغراض الإجابة عن هذا السؤال فإنني سأتناول بإختصار ما يحوط كلاً من المتطلبات الستة من أمور، فلربما تصبح الصعوبات التي تواجه التنفيذ العملي للرقابة الفعالة أكثر وضوحاً لدينا.

أولاً: رأس المال:

خلال الفترة التي سبقت إبرام إتفاقية بازل حول رأس المال (Basle Capital Accord) في عام ١٩٨٨، لم يكن هناك معيار متفق عليه دولياً لقياس كفاية رأس المال لدى أحد البنوك في دولة معينة مقابل بنك آخر سواء في الدولة ذاتها أو في خارجها. وحتى في الوقت الحاضر، لا تزال لجنة بازل تناقش ما إذا كان بالإمكان إضافة مستوى ثالث لرأس المال إلى ما ورد في الإتفاقية، وكذلك سبـل

قياس مخاطر معينة لم تتم تغطيتها بشكل كافٍ في الإتفاقية الأصلية. وهذه المخاطر تشمل مخاطر السوق، ومخاطر كل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي.

ونحن كمصرفيين نعرف جميعاً ماهية هذه المخاطر، إلا أننا نرى، وفي ضوء عدم توافر إتفاق جماعي على ورقة بازل لعام ١٩٩٣ بشأن التعديل المقترح على إتفاقية بازل حول رأس المال، أن قياس هذه المخاطر لا يزال موضع خلافٍ لم يتم الإتفاق عليه. وتتمثل الصعوبة الرئيسية في أن هذه المخاطر ليس من السهل قياسها وفق صيغ بمقاييس محددة، وهو الأمر الذي يدفع مسؤول الرقابة (أو المصرفي) إلى إستخدام تقديره الشخصي بشأن تلك المخاطر وسبل قياسها. ويُعتبر هذا العمل في حد ذاته مخاطرةً، ويضع مسؤول الرقابة المحلية في مأزق جوهري.

فإذا لم يتوافر أي إتفاق جماعي دولي على هذه القضايا، فكيف يستطيع مسؤول الرقابة المحلية تنظيم وقياس رأس المال والمخاطر؟ وإذا لم يتمكن مسؤول الرقابة من إتخاذ أي إجراء يزيد عن الحد الأدنى من الإجراءات المطلوبة، فإن الآخرين يعتبرونه متهاوناً أو متقاعساً في أداء واجباته. ومن جانب آخر، عندما يُجرزُ مسؤول الرقابة نجاحاً بمفرده، ويُنشئ نظاماً صارماً لأغراض القياس ووضع الحدود لبنود معينة "كالمشتقات Derivatives" مثلاً، فقد يُصبح هذا المسؤول موضع إنتقادٍ نظراً لما أدّى إليه عمله من جمودٍ في النشاط المصرفي، أو جعل البنوك التي يراقبها غير قادرة

على المنافسة بسبب ما تلتزم بتطبيقه من إجراءات تتسم بالشدة،
وتفوق الحدود المألوفة.

إنَّ عدم التوصل إلى حدود لإجراءات رقابية مُرضية، تكون واقعة
بين الإجراءات الصارمة من ناحية، والمخاطرة غير المنضبطة من
ناحية أخرى، يُتوقع أن يؤدي إلى عواقب وخيمة بطريقة أو بأخرى.
وبدون هذه الإجراءات الرقابية المُرضية، فإنَّ البنوك قد تنهار بسبب
التقاعس في ممارسة الرقابة وفي الإنضباط الداخلي، أو أننا نواجه
سوقاً مصرفياً مبتدئاً لا يتسم نشاطه بالتوسع، نظراً لثقل الإجراءات
الرقابية فيه.

ثانياً: نوعية الأصول:

فكما شاهدنا خلال عقد الثمانينيات، وأيضاً خلال العام الماضي، فإنَّ
الأحوال والظروف يمكن أن تتغير على نحو مفاجئ، وأن ما كان
يعتبر أصلاً جيداً بالأمس، قد لا يكون كذلك اليوم، ومن ثم فإنَّ الأمر
يتطلب تكوين المخصصات اللازمة لمقابلة الإنخفاض في قيمة تلك
الأصول. وحتى التطلع إلى السوق المصرفي وتركيز الإهتمام
عليه، يمكن أن يصبح محدوداً إذا ما تغيرت الظروف بشأنه أو توقف
هذا السوق عن التواجد. ولذلك، فقد وجدنا في عام ١٩٩٥ أن كلاً من
السوق المصرفي ومسئولي الرقابة ما زال يجاهد لقياس نوعية
الأصول على أسس موضوعية.

ثالثاً ورابعاً: العوائد والسيولة:

تعتبر العوائد والسيولة من بين الموضوعات التي ينبغي أن يكون مسؤول الرقابة أول من يكتشف أنها تسير على غير ما يرام. مع مراعاة أن العوامل المؤثرة في العوائد والسيولة تتغير بسرعة تبعاً لما أشرنا سابقاً بشأن تغير نوعية الأصول، وقد يؤدي حدوث هذا التغير إلى مشكلات جوهرية لم تكن مأخوذة سابقاً في الاعتبار.

خامساً وسادساً: الإدارة والنظم :

لأغراض الوصول إلى تقييم فعال لمجالات الإدارة والنظم الداخلية للرقابة لدى البنوك، فإننا نلاحظ أن هذه المجالات تخضع لأعلى درجات التقدير الشخصي من جانب مسؤول الرقابة. وهنا تلعب المواهب والخبرات لدى مسؤول الرقابة دوراً هاماً في وضع القواعد، والإجراءات، والحدود الدنيا للمعايير التي يتعين الإلتزام بها.

وبعد إستعراض المشكلات العملية السابقة، يأتي حديثنا عن وسائل الرقابة المصرفية. وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى أن الرقابة التي تمارسها البنوك المركزية عادة تنقسم إلى الأنواع التالية :

- ١- الرقابة الوقائية (Preventive Control): وتهدف هذه الرقابة إلى تقليص المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك إلى أدنى حد ممكن. ومن أهم وسائلها لتحقيق هذا الهدف تطبيق الحد الأدنى لكفاية رأس

مال البنوك وفقاً لمقررات لجنة بازل، والمحافظة على نسب معقولة من السيولة، وتجنب مخاطر تقلبات أسعار الفائدة، حيث أن عدم المواءمة في الإستحقاق (Maturity Mismatching) بين الموجودات والمطلوبات يحملُ في طياته نوعين من المخاطر، أحدهما يتعلق بالسيولة والآخر بكلفة الإقتراض قصير الأجل. هذا إضافة إلى وجود تعليمات حول ترشيد وتنظيم السياسة الائتمانية لدى البنوك، والتركزات الائتمانية.

٢ - **رقابة الأداء (Performance Control):** ومهمة البنوك المركزية تنحصر في هذا النوع من الرقابة في استخدام المعلومات والبيانات التي تبين أداء البنوك، ويتأتى ذلك الاستخدام من خلال تزويد البنوك المركزية بكشوفات شهرية أو فصلية أو سنوية للمعلومات والبيانات، وكذلك من خلال المقابلات التي تُجرى مع مسؤولي البنوك بصفة مستمرة.

٣ - **الرقابة التصحيحية (Corrective Control):** وتستند هذه الرقابة إلى التقارير التي تعدها البنوك المركزية حول الإنجاز الفعلي للمصارف ونتائج أعمالها، وذلك لإكتشاف أي إنحرافات عن الموازنات التقديرية والسياسات الموضوعة.

وقد يثار سؤال هنا عن كيفية قيام مسؤول الرقابة بممارسة رقابة وإجراءات كافية. فمن المعلوم أن الرقابة تستند إلى أهداف تصاغ السياسات في إطارها، ثم يتم الإتجاه بعد ذلك إلى وضع أسلوب العمل

الذي يكفل إلتزام البنوك بالسياسات المقررة، وهنا تجدر الإشارة إلى الأسلوبين التاليين لممارسة الرقابة :

أ - **الرقابة المكتبية (Off-Site Supervision):** وتعني قيام البنوك بإمداد مسؤول الرقابة في البنك المركزي ببيانات إحصائية دقيقة وحديثة يمكن الإستدلال منها على مدى إلتزام البنوك بتعليمات البنك المركزي، وهذا يعني أن هذه البيانات ينبغي أن تكون واضحة ومُختصرة ومشتملة على المعلومات الكافية. وغالباً ما يحصل مسؤولو الرقابة على الحجم المطلوب من المعلومات، غير أن تلك المعلومات قد لا تكون موضوعة وفق نوعية مناسبة تُساعدهم على أداء دورهم بصورة مرضية. من جانب آخر، فإن مسؤولي الرقابة مترددون بشأن التغاضي عن العييد من التقارير الإحصائية التي لم تعد مناسبة، والخطورة هنا تكمن في أن مسؤولي الرقابة يتراكم لديهم كم هائل من المعلومات، وفي أنهم لا يستطيعون إعطاء الإهتمام الكافي للتقارير الهامة.

ب - **الرقابة الميدانية (On-Site Supervision):** وتعني إنتقال مسؤول الرقابة إلى مقر البنك للتحقق من مدى سلامة الأرقام والبيانات التي ترسلها البنوك، ومدى إنتظام القيد في الدفاتر، والتأكد من تقيد البنوك بالتعليمات الصادرة من البنك المركزي وبالقوانين ذات العلاقة، ومدى سلامة أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنوك، وكذلك تتبع مختلف العوامل التي تؤثر في سلامة البنك ونجاح أعماله، ومنها ما يتعلق بكفاية رأس مال البنك وسيولته.

وأشير في هذا الصدد إلى أن إهتمام التفتيش الميداني ينصب على تقييم أعمال البنك (Appraisal)، وكذلك فإن مجال عمل التفتيش يتوجه نحو الوصول إلى الحقائق (Fact Finder). ولا شك في أن وجود نظام في البنك للتدقيق والرقابة الداخلية على درجة عالية من الخبرة والكفاءة من شأنه تيسير عملية التفتيش، وتوفير الوقت للقيام بتدقيق بعض العمليات بشكل تفصيلي.

وأود أن أشير هنا أيضاً إلى ما يعرف "بالإقناع الأدبي Moral Persuasion"، وهو أسلوب تُمارس من خلاله التوجيهات - وفي مناسبات متعددة - بين الإدارة العليا في السلطة الرقابية وإدارات البنوك.

وبعد أن تطرقنا إلى كيفية قيام مسؤولي الرقابة بأداء مهامهم، يجدر التنويه إلى الصعوبات أو المشاكل التي يمكن أن تعترض العمل الرقابي، ومنها ما يلي :

١ - أن الإستعانة بموظفين للرقابة من ذوي الكفاءة العالية والخبرة تتطلب تكلفة مالية للتدريب والرواتب، وهي بلا شك تمثل عبئاً مالياً إذا ما أخذت في الاعتبار تلك القيود المفروضة على النفقات العامة في الدولة، لاسيما وأن مسؤولي الرقابة عادة ما يمثلون جزءاً من العاملين في القطاع الحكومي. وتثير هذه المشكلة حقيقة مفادها أن معظم البنوك المركزية لا تتمتع حقيقة بالقدرات المالية الكافية التي تؤكد إستقلاليتها في العمل. رغم أنه من المنفق عليه - بوجه عام - أن تحظى

البنوك المركزية بالإستقلالية التامة، وذلك إذا ما أريد لها أن تمارس دورها بكفاءة دون أن تتدخل في أعمالها إعتبارات معينة.

٢ - أنه على الرغم من أن الرقابة المصرفية وأجهزتها تحاول دائماً أن تتكيف مع الظروف المتغيرة وأن تساير التطورات في الميادين المصرفية والمالية، إلا أننا نسمع عقب أزمات تعرضت لها بعض البنوك أن الإتهامات بالتقصير تنهال على سلطات الرقابة المصرفية، وخاصةً إذا كان البنك قد اجتاز فحصاً حديثاً من قبل مفتشي الرقابة، وفي هذه الظروف نشاهد تقيداً أكبر بحرفيات حسابية، وتركيزاً زائداً على الإلتزام بنسب تفصيلية، وإبتعاداً عن ما يطلق عليه " فن إدارة التطورات النقدية ".

٣ - قيام مسؤولي الرقابة بتقليص دورهم إلى مجرد العمل المحلي الذي يقوم به البنك، فعلى سبيل المثال، نجد أن كفاية رأس المال، ونوعية الأصول، والعوائد، يمكن قياسها على أسس تجميعية (Groupwide) أو موحدة (Consolidation). وقد رأينا في بداية العام الحالي تلك العواقب الوخيمة التي نجمت عن المشاكل التي واجهها أحد الفروع الخارجية لبنك دولي، وهو الأمر الذي يتعين معه على مسؤولي السلطة الرقابية، ومسؤول الرقابة الداخلية في البنوك، القيام برقابة مؤسساتهم على أسس موحدة (Consolidation).

وليس هناك ما يحل محل الإتصال المباشر مع البنوك، من خلال اللقاءات المستمرة والمنظمة، والتفتيش، والإتصال بالمدققين الخارجيين للبنوك. هذا إضافة إلى فهم طبيعة العمل الذي يمارسه البنك، والمنتجات (Products) التي تخضع للرقابة. وفي هذا السياق، ذكرت جريدة "الفائنانشيال تايمز Financial Times" مؤخراً أنه "لا يمكنك أن تمارس الرقابة ما لم تعرف طبيعة ذلك العمل"، هذا إلى جانب أن فهم طبيعة العمل محل الرقابة إنما يعزز من أواصر التعاون والإحترام فيما بين مسؤول الرقابة والبنوك، مؤدياً بذلك التعزيز إلى تعاون أفضل.

٤ - إن متطلبات الرقابة الموحدة تقتضي السعي إلى الإتصال والتعاون فيما بين مسؤولي الرقابة في مختلف الدول، آخذين في الإعتبار أن قضايا الإتصال وتبادل المعلومات قد تمت تغطيتها في إتفاق بازل، وفي ورقة الحدود الدنيا لمعايير بازل الصادرة في عام ١٩٩٢. ورغم ذلك، فإن تلك القضايا تثير مشكلات هامة بشأن السرية المصرفية في دول كثيرة، وهذا ما يستلزم تضافر الجهود لمواجهة، ووضع الحلول المناسبة لمعالجة تلك المشاكل.

قد يُثار تساؤل عن أسباب ممارسة الرقابة على البنوك ؟ ولماذا لا نترك قوى السوق (Market Forces) وخيارات المستهلك تقوم بالعمل المطلوب؟ وما الذي يجعل من البنوك مؤسسات مميزة، أو مؤسسات تستحق

إهتماماً زائداً عن الحد؟ وفي هذا الصدد، لديّ قناعة مؤداها أن ثمة أربعة أسباب رئيسية لذلك، والتي يمكن ذكرها على النحو التالي:

أولاً: إن لدى البنوك - وحسب ما يذكره السيد بيتر كوك (Peter Cooke) من بنك إنجلترا سابقاً - "مسؤولية تقوية فريدة من نوعها، مبنية على الثقة التي تضطلع بها البنوك عندما تقبل أموال الآخرين لحفظها وصيانتها".

ثانياً: تعتبر البنوك مؤسسات ذات طبيعة متميزة، حيث أنها الأداة الرئيسية التي تمنح القروض وتقوم بعمليات توظيف الأموال، كوسائل يتم من خلالها تخصيص الأموال لخدمة الأغراض الإنتاجية في الإقتصاد المحلي.

ثالثاً: يشير بنك الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي، إلى أنه على الرغم من النمو الذي شهدته المؤسسات المالية الأخرى بخلاف البنوك، بسبب تخفيف الإجراءات عالمياً (Global Deregulation)، والإستمرار في تراجع عمليات الوساطة (Disintermediation)، فإن البنوك لا تزال هي الوسيلة الرئيسية التي تستخدمها السلطات المختصة لتحقيق سياساتها النقدية".

رابعاً: تمثل البنوك، بصورة فعّالة، آلية نظام الدفع (Payment System) الذي نقوم من خلاله بممارسة معظم أعمالنا، سواء كان ذلك محلياً أو عالمياً. ولذلك، وببساطة شديدة، تعتبر البنوك وحدات ضرورية لضمان إستقرار وكفاءة

الجهاز المالي ككل. وإذا ما فقد الجمهور ثقته في الجهاز المصرفي المحلي، فإن الإقتصاد المحلي بأكمله يصبح معرضاً لمخاطر جمّة.

وبصدد إستعراض الأهمية الخاصة للبنوك، فإن على مسؤول الرقابة أن يُحقق مطلباً من شقين، وهما :

الشق الأول : ويُمثّل في كسب ثقة الجمهور (Public Confidence) في الجهاز المصرفي، وذلك من خلال حماية الودائع، أو أنظمة الضمان (Guarantee Schemes) والسياسة الرقابية.

الشق الثاني: ويُمثّل في توفير حماية للنظام المصرفي من خلال أدوات السياسة الرقابية مثل دور المقرض الأخير (Lender of Last Resort) والحد الأدنى من المتطلبات للمشاركين الجدد في السوق المصرفي، وغيرها من الأدوات. وهنا تجدر الإشارة إلى الاختلافات الواسعة بشأن سبل إنجاز هذه المجالات الرئيسية من دولة لأخرى.

ومن الواضح أن المحافظة على ثقة الجمهور في النظام المصرفي تتطلب توافر بعض أشكال الحماية الأساسية للودائع، إلا أن هذه الحماية تختلف في مبالغها ممّا نسبته ٧٥% من مبلغ الحد الأقصى لمبلغ التأمين (١٥ ألف جنيه إسترليني) في المملكة المتحدة، إلى ما يعادل ١٠٠% ضماناً من الحكومة لودائع القطاع الخاص من غير المؤسسات المالية لدى البنوك الكويتية. كما أن المقرض الأخير يُمثّل دوراً أساسياً من وظائف البنوك المركزية، إلا أن الإفراط في ذلك الدور من شأنه أن يجعل البنوك التجارية تشعر بالإطمئنان، وبالتالي لا تبذل الجهد

المطلوب نحو تطوير وتحسين نتائج أعمالها، حيث أنها على ثقة من أن السلطات المعنية سوف تكفلها في نهاية الأمر.

وخلاصة القول، إن توفير حماية أكثر من اللازم لأي من المودعين أو البنوك قد يؤدي إلى الشعور بالإطمئنان والإرتياح، وسيؤدي إلى "المخاطرة الأدبية Moral Hazard"، الأمر الذي يضع قيوداً في النهاية على سبل تطوير الجهاز المصرفي المحلي. وعلى الرغم من كثرة إستخدام عبارة "المخاطرة الأدبية" من جانب مسؤولي الرقابة، إلا أن هذه العبارة تعني - في رأيي - أن أي وحدة من الوحدات المصرفية الخاضعة للرقابة ستتوقف عن توخي مستويات مرتفعة من الحيطة والحذر في أنشطتها، وذلك عندما تكون على يقين بأنها محمية من مواجهة آثار وتداعيات أعمالها.

ومن المعلوم أن المخاطرة الأدبية غير قابلة للتحديد الكمي أو المساءلة القانونية. وفي الواقع، ونظراً لأن مسؤولي الرقابة أنفسهم لهم دور رئيسي في إيجاد مناخ هذه المخاطرة الأدبية، من خلال "الحماية الزائدة Overprotection" أو "التساهل المفرط Overleniency"، لذلك فإننا نواجه أحياناً بسؤال مفاده: من يراقب إذن مسؤولي الرقابة؟ وربما يصلح هذا السؤال لمؤتمر آخر، ولكن النقاط التي قُمت بإثارتها قد أوصلتني إلى ما يسمى "المستوى الكلي Macro Level" للعمل المصرفي، حيث يضطلع مسؤول الرقابة بدرجة من المسؤولية أمام الجهاز المصرفي ككل.

وإسمحوا لي الآن أن أتناول بشئ من الإيجاز دور السلطات الرقابية كما أراه من منظور السياسة النقدية، وكما هو معلوم فإن الدور الأساسي لأي

بنك مركزي يتمثل في رسم وتنفيذ السياسة النقدية في إطار أهداف السياسة الإقتصادية العامة للدولة، ويتطلب ذلك بالضرورة قيام البنك المركزي باستيعاب تلك الأهداف، وكذلك إستيعاب الظروف والتطورات الإقتصادية والنقدية، المحلية منها والخارجية. ويفسر ذلك أسباب إهتمام البنك المركزي بدعم وتعزيز دور الجهاز المصرفي والرقابة عليه حتي يكون مهياً للمساعدة في تنفيذ غايات السياسة النقدية، إلى جانب المزايا الأخرى التي تتحقق من وراء سلامة الجهاز المصرفي.

وهنا أود أن أبدأ بنقطة هامة يتوافر بشأنها إتفاق جماعي، والمتمثلة في أن الإقتصاد المعاصر لا يمكن أن يكون متمتعاً بإكتفاء ذاتي. وهذا يعني أن على الحكومة والسلطات النقدية لديها - بحكم دورهم في إدارة الإقتصاد المحلي - أن تُبديَ إهتماماً بالغاً بالمعاملات التجارية والمالية مع الدول الأخرى، والتي يتم إنجازها من خلال الجهاز المصرفي. وكما نعرف جميعاً، لا يوجد سبب معين يبرر ضرورة التوازن على المدى القصير بين المُتَحَصِّلات المتأتية من الصادرات، وتكلفة الواردات. إلا أن عدم قيام البنك المركزي بالتصدي إلى الفوائض أو العجزات الناجمة عن تلك المعاملات على المدى القصير، وعدم وجود إتجاه للتوازن على المدى الأطول، من شأنه أن يؤدي إلى وجود تقلبات ضارة في كل من سعر صرف العملة ومستويات الأسعار المحلية.

وتُحاول البنوك المركزية إحتواء هذه التقلبات من خلال التدخل في أسواق الصرف الأجنبي، وعمليات الخصم، وعمليات السوق المفتوحة، وغير ذلك من أدوات السياسة النقدية المتاحة لديها. وهذا ما يفسر وجود إتجاه

في بعض الدول نحو الرقابة على النقد، وضبط تحركات الأسعار المحلية، وغير ذلك من المتطلبات الصارمة عندما تسوء الأمور. ومن المعلوم، بشكل عام وبخاصة على المدى الأطول، أن مثل هذه الضوابط لا تتماشى مع طبيعة الإقتصاد المعاصر، وغالباً ما يكون لها تأثير معاكس، إضافة إلى أنها تتدخل في آليات السوق، وتعمل على تشجيع الجمود في الإقتصاد المحلي، وتدعيم مصالح معينة.

ولقد رأينا أن قيام البنوك المركزية بزيادة مقصودة في عرض النقد، لأغراض تخفيف هذه المشكلات وغيرها، من شأنه أن يؤدي إلى مرحلة من الزيادة في كل من الائتمان والتضخم والنشاط الإقتصادي المحلي بشكل عام، تلي ذلك مرحلة التراجع في مستويات الأسعار المحلية. وعقب عقود من التجربة المريرة، فقد إتجهت دول كثيرة في الوقت الحاضر إلى وضع أهداف كمية محددة (Targets) لمعدل نمو عرض النقد، إضافة إلى تحديد هوامش مُستهدفة لتحركات أسعار الصرف. إن إتباع مثل هذه السياسات بموضوعية وتحفظ، ودون أي مناورات سياسية على المدى القصير، سوف يؤدي إلى وجود إطار فعّال وأكثر إستقراراً لكي تمارس البنوك المحلية أعمالها من خلاله. وهنا أود أن أضيف ملحوظة هامة بأنه ينبغي على مسؤول الرقابة تجنب إستخدام أدوات السياسة النقدية لأغراض رقابية، كما أن عليه عدم إستخدام السياسة الرقابية لتحقيق أهداف إجتماعية أو نقدية (Monetary) أو إقتصادية كلية (Macro Economic Objectives). بيد أن مسؤول الرقابة لا يستطيع تجاهل التأثيرات المتشابكة والمتداخلة لأي من السياسات النقدية أو الرقابية.

وخلاصة لكل ما سبق ذكره أن مسؤول الرقابة ينبغي أن يكون قادراً، بسرعة ودقة، على تحديد المشكلات التي تواجهها البنوك قبل أن تستفحل وتهدد ملاءتها. وعندما يتمكن مسؤول الرقابة من تحديد تلك المشكلات الخطيرة، فلا بد أن تتوافر لديه الصلاحية القانونية لإتخاذ الإجراءات العلاجية الفورية، وذلك لمنع تعرض أموال المودعين إلى الخسارة، أو تضرر عمل الجهاز المصرفي بأكمله.

إلا أن "الرقابة المصرفية" Banking Supervision، لا تعني توفير "الحماية المصرفية" Banking Protection، ولا السعي إلى القيام بإدارة البنوك. كما ينبغي أن تقوم الإجراءات المصرفية بتنشجيع الكفاءة والمنافسة فيما بين وحدات الجهاز المصرفي، ولا تقوم بحماية غير الكفاء من هذه الوحدات، أو إعاقه الابتكارات لديها. إن تبني أسلوب آلية السوق من شأنه أن يتيح الفرصة أمام البنوك للتنافس محلياً ومن ثم عالمياً، إضافة إلى تعزيز قيمة النقود لدى المستهلكين.

وباختصار، نقفيس ما ذكره الدكتور توماسو بادو- شـيـوبـاً (Tommaso Padoa-Schioppa)، الرئيس الحالي للجنة بازل، ومفاده "أن دور مسؤول الرقابة لا ينبغي أن يحل محل دور الرؤساء أو المدراء في إدارة البنوك، ولا أن يحد من دور السوق في توفير الانضباط والعقوبة للقرارات الخاطئة. وبناءً على ذلك، فإن مسؤول الرقابة له دور هام يتمثل في تدعيم العوامل الإنضباطية الموجودة حالياً لدى البنوك وفي السوق، ويعمل على تكملتها عندما تفشل، أو حين يستلزم ذلك الفشل تكاليفاً إجتماعية لا مبرر لها."

وختاماً، أود أن أشكركم على حسن إستماعكم، وعلى إتاحة هذه الفرصة
الطيبة للتعبير عن وجهات النظر التي أبديتها بشأن دور السلطات
الرقابية في تنظيم وتأمين سلامة العمل المصرفي.
